الاحتلال الفرنسي وتحطيم البناء القرابي للدول المُستَعْمَرة

سياسة التفكيك الاجتماعي والاقتصادي

- حالة الجزائر -

د. ناصر قاسيمي(*)

نحاول في دراستنا هذه تسليط الضوء على إحدى أهم ساحات الحرب التي شنها الاحتلال الفرنسي على المجتمع الجزائري، وذلك من أجل استكمال عملية الاحتلال من كل جوانبها، وتتعلق ساحة الحرب هذه بالعمل منذ بداية الاحتلال في حقل العلاقات القرابية التي عمل الاحتلال الفرنسي على تحطيمها وتشويهها حتى يحصل الاستسلام التام للإرادة الفرنسية.

لقد أثبتت الدراسات الأنتروبولوجية للمجتمعات البدائية والمجتمعات ما قبل الصناعية أنها تحمل من عناصر القوة ما يساعدها على الاستمرار في الحياة، وعلى الحفاظ على كياناتها وعلى النظام العام الذي يحكم العلاقات الاجتماعية، بحيث إن العرف الاجتماعي كان نقطة القوة التي تحافظ على التماسك الاجتماعي، وعلى استمرار احترام النظام الذي اتفقت عليه الجماعة القرابية، فكان الناس ينصاعون لهذا النظام دون أجهزة أمنية كالتي نلاحظها في عصرنا الحالي وهي - رغم وسائلها ورغم تعداد أفرادها - لم تتمكن من الحفاظ على استتباب الأمن والنظام بشكل تام، وأن أحد دوافع هذا الاحترام هو أن النظام والقوانين المحلية تكتسب قوتها من قوى غيبية مقدسة، وأشخاص يتمتعون بهيبة اجتماعية ودينية مباشرة، والتي كانت تتمثل في شيخ الجماعة القرابية.

(*) جامعة البليدة - الجزائر.

أردنا أن نبدأ من هذه الفكرة لأن الاحتلال الفرنسي لاحظ المقاومة القوية المستمرة لهذا المجتمع فاستشار باحثيه؛ منهم الأنتروبولوجيون وعلماء الاجتماع والسياسة فأشاروا عليه بأن نقطة القوة الأساسية لمقاومة هذا المجتمع ترجع إلى قوة البناء القرابي، هذا البناء الذي كان يتجسد في وحدة العرش والقبيلة وفي قوة التلاحم الداخلي، وقوة القيم والقوانين التي تقوم عليها العلاقات الاجتماعية التي بداخلها.

وإذا حاولنا وصف النظام القرابي الجزائري في فترة ما قبل الاحتلال فإنه من الضرورة التطرق إلى النظام القرابي للسكان الأصليين الذين هم الأمازيغ الذين امتد إقليمهم من ليبيا إلى المغرب الأقصى، حيث كانوا يقيمون في مناطق جبلية وعرة منعزلة عن العالم الخارجي، ما جعلهم لا يتصلون ولا يتعاملون مع مختلف الحضارات التي كانت تتعاقب على الجزائر، ومن أهم ما كانوا يتميزون به عدم الثقة في الأجنبي ورفض أي شكل من أشكال مصادرة حريتهم الطبيعية.

ويعتبر نظام الصف من أهم النظم الاجتماعية التي كانت سائدة عند الأمازيغ، وهو نظام يضم مجموعة من القبائل ينشأ بينها تحالف سياسي بهدف الوقوف ضد بعضها البعض، وهذه التحالفات تغذيها أحيانا عداوات يجهلون سببها[1].

أما من حيث البنية فتتكون القبيلة من عائلات موسعة قوية ذات نفوذ تنضم إليها عائلات أخرى من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة.

والعائلة الموسعة هي جماعة قرابية متعددة الوظائف، فهي وحدة اقتصادية إنتاجية استهلاكية، وهي وحدة دينية من أهم وظائفها تحديد الهوية الاجتماعية للفرد، وتمنحهم الشرعية، فوظيفتها أهم من وظيفة الإنجاب[2].

ويمكن أن تتحول القبيلة إلى عرش، وهذا بعد أن تتوسع ملكيتها الجماعية، وتعتبر العائلة الوحدة الأساسية في تكوين القبيلة، بحيث إنها تمنح

الهوية لأفرادها، كما تقوم بمجموعة من الوظائف الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية وغيرها من الوظائف التي تجعلها مكتفية ذاتيًا.

وتتجسد وحدتها المادية في وحدة الإقليم الذي هو القبيلة كلها، ووحدة الأرض الفلاحية التي هي ملك للقبيلة، ووحدة السكن الذي تقيم فيه، أما وحدتها الاجتماعية فتتمثل في: النسب المشترك الذي يرجع إلى جد واحد حقيقي أو خيالي يكن له الجميع كل الاحترام والتقديس، خاصة إذا كان من المرابطين، ووحدة معنوية تتمثل في وحدة الدين ووحدة القيم والعادات والأعراف المشتركة التي تؤسس لهوية الأفراد والقبيلة كلها.

ويقوم النظام الاجتماعي على نظام الجماعة الذي يتجسد في مجلس الجماعة الذي يتكون من رؤساء العشائر (يلقبون بالضمان)، وهم يبتون في مختلف المسائل الجنائية والسياسية والمالية، وبناء المسجد، وتوزيع المياه، وحماية المحاصيل، وضيافة رجال السلطة[٣].

ويكون البت في القرارات بالإجماع، وأحيانًا يتم اللجوء إلى استشارة آخرين من خارج القبيلة، وطلب حكمهم في المسائل التي لم يتفقوا عليها.

ويرأس هذه المجالس الأكبر سنًا ويُعرف بالشيخ، ويُعرف أيضًا بالأمين الذي يحرص على تنفيذ قرارات المجلس ورعاية النظام العام والأمن واحترام الأخلاق العامة، وهناك أيضًا المجلس الأعلى الذي يضم ممثلي القبائل والذي لا يجتمع إلا نادرًا وفي الظروف الخطيرة[٤].

ومن أهم ما يهتم به المجلس: إعلان الحرب، وعقد التحالفات والصلح بين القبائل، وتنظيم الزواج وإصدار الأحكام في حق المخالفين.

وفي مناطق أخرى من الجزائر تتشابه البنى القرابية وتتشابه النظم التي تقوم عليها وأصول هذه النظم، ففي منطقة الأوراس تعيش العائلة تحت سقف واحد تربطها وحدة الأرض، ووحدة النسب إلى جد واحد هو أصل وحدة الجماعة، ومنبع قوتها الروحية وأصل تلاحمها وهويتها.

كما عرفت منطقة وادي ميزاب بنظام العزابة الذي هو عبارة عن نظام اجتماعي يستمد قوانينه من الشريعة الإسلامية، وهذا النظام تجسده مؤسسة المسجد الذي يسهر على تنفيذ أحكامه ونظامه العام جماعة دينية تعتبر الهيئة العليا في البلاد تتمتع بالنفوذ الروحي المطلق، بحيث يتكون المجلس من ممثلي كل القبائل في الإقليم، ومن صفاتهم الورع التدين، والأمانة، والصلاح، والعلم والتخرج من دار التلاميذ.

ويمتد هذا النظام الاجتماعي إلى العلاقات الزوجية والأسرية فيضبطها ويعلن أحكامها، ثم إلى التجارة والحرف، ومعاقبة العصاة والمجرمين، والمتمردين على نظام القبيلة، ومدمني الخمر والمدخنين، بحيث إنه من شروط رفع العقوبة إعلان التوبة في المسجد أمام الجميع.

من خلال هذه اللمحة القصيرة أردنا تبيان بعض خصائص النظام الاجتماعي الجزائري وعناصر قوته، ولاحظنا بأن محور حياة الفرد هو الجماعة متمثلة في القبيلة والعائلة، ومحور حياة الجماعة هي مجموعة القيم والمبادئ التي تحكمها باعتبارها الإطار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فكانت المتعامل الأول والمفاوض الأول مع العالم الخارجي، وهي التي تدافع عن حقوق أفرادها أمام الدولة المركزية في العهد التركي وغيره، فكانت تفاوض في الضرائب وحق المرور على الطرق التي في إقليمها، وعلى تكفلها بالأمن الداخلي.

وقد أدرك الأتراك الأهمية التي كان يكتسيها النظام الاجتماعي الجزائري فلم يعمدوا إلى محاربته بل حاولوا فهمه والتعامل معه، ومنه احترام شخصية المرابط سواء كان حيًا أم ميتًا باعتبار المكانة والهيبة التي كان يتمتع بها في الوسط الاجتماعي.

وبناء على النصائح الموجهة للأتراك فقد كانوا يحترمون هؤلاء المرابطين، ومنحوهم الثقة المطلقة حتى لا يعارضوهم، خاصة وأنهم لم يترددوا

في قتل أصدقائهم وأقاربهم إذا علموا أنهم يحتقرون المرابطين أحياءً وأمواتًا، مما دفع بالأتراك إلى تقديم أكبر الامتيازات لهم حتى صارت مساكنهم وأضرحتهم مقدسة، وأن القانون لا يمس الذي يلجأ إليها، ثم إن الأتراك كانوا يظهرون بمظهر حماة الدين ويحترمون القانون، ويقيمون الصلاة بانتظام مما جعل البرابرة يتصورون أنهم مرابطون وصالحون، وإذا حاولت إحدى القبائل التشويش على الأمن العام فإن القبائل الأخرى تنضم إلى الأتراك لمحاربتها فإذا استسلمت استقبلوها بحفاوة وأعادوا إليها ما أخذوه منها، وعوضوا لها الخسائر فيتم بذلك إعادة القبيلة إلى رشدها[٥].

أما النظام العام فكان يمثله شيخ البلدة أو والي المدينة الذي ينتمي إلى المرابطين، وفي كل مدينة يوجد حاكم ثان يدعى نقيب الأشراف وواجبه أن يجمع كل هؤلاء إذا حدث طارئ، ويقوم هؤلاء بالحفاظ على الأمن، ومراقبة الشرطة، والقيام بالنظافة ورعاية المستشفيات والجمعيات[٦].

ورغم الاحتلال فإن التشكيلة الاجتماعية الجزائرية لم تتأثر نظرًا لبقاء القبيلة محورًا يحافظ على تماسك هذه التشكيلة، لذا فطن الاحتلال إلى حيوية وأهمية القبيلة فعمد إلى تفكيك وتشتيت القبائل لزعزعة التوازن الاقتصادي والاجتماعي[٧].

وقد كان العمل على تحطيم البناء القرابي الجزائري عملاً مبرمجًا من طرف سلطات الاحتلال، فأوكلت في البداية دراسة هذه الجماعات دراسة ميدانية إلى العسكريين وبعض الذين ادعوا أنهم أنثروبولوجيون، زيادة على بعض علماء الاجتماع والباحثين، الذين شوهوا الحقائق الاجتماعية لهذه الجماعات، ومن هؤلاء دو توكفيل، وبيار بورديو والسانسيمونيون ورجال السياسة والعسكريون، ومن بين النصائح التي قدمت لسلطات الاحتلال هي تفكيك البنية الاجتماعية والمادية حتى تضعف المقاومة.

إن الدراسات التاريخية لدوما وفابار تشير إلى تمييز عرقي لم يسبق له مثيل. والخصم الرئيس هو النموذج الذي رسم للأهالي صورة الإنسان المهزوم

المصاب بكل العيوب والانحرافات التي تنسب بسخاء إلى العنصر العربي، ويعتبر القبائلي خصمه اللدود متميزًا عنه بملامح دقيقة وصفات تباعده عن العربي وتقربه إلى العنصر الفرنسي(٨).

وهذا السلوك الذي يبدو سابق التخطيط من سلطات الاحتلال يدل على ما كانت تحمله وتكنه لهذا المجتمع من قبل من تراكمات تاريخية وأحقاد مرتبطة بالمد الحضاري لهذه الأمة مما جعلها توغل في الانتقام من أوهام تاريخية بنتها في خيالها، ولم يتوقف هذا الجهد في الجانب العسكري أو التمييز العرقي بل تم تكريس هذه الأفكار في المجالات الاقتصادية والملكية والجغرافية والسياسية والإدارية والقانونية، وهكذا استمر مسخ الصورة الأصلية التي كان يحملها الجزائري عن نفسه ويحملها الآخرون عنه، فلم تبق إلا الصورة التي يرسمها المستعمرون، هذه الصورة التي أصبح الجزائري ينظر إلى نفسه من خلالها، فضلاً عن الآخرين، حتى أصبح من الصعوبة الإفلات منها، وحتى أصبحت مشكلة الهوية من أشد وأصعب المشكلات التي صعب على الجزائري حلها، ألم نقرأ في كتب هؤلاء وفي جرائدهم ووسائل إعلامهم بل في صوت ذلك (البراح) أو المنادي الذي يخرج في الأحياء والأسواق ينشر سموم الحرب النفسية على هذا الشعب فيصف فرنسا بالحضارية وبالقوة التي لا تقهر وبالدولة القادرة على صناعة كل شيء، ويرمي هذا الشعب بالتوحش الأبدي وبالتخلف الأزلي، ويرميه بشتى أصناف السلبيات التي يتصف بها الإنسان الأهلي في نظرهم، وهكذا استمرت عملية التشويه من مختلف فئات المجتمع الفرنسي بما فيهم الباحثون والجامعيون.

ويستمر هذا المستعمر في رسم صورة مستقبلية لهذا الجزائري فيعلمه بأنه من الممكن أن يخرج من التوحش ومن التخلف، والحل موجود عنده، وما عليه إلا أن ينظر نظرة ليست نقدية إنما نظرة عدائية إلى دينه وتراثه ونظامه الاجتماعي ووضع المرأة المتخلف وذهنيته المتخلفة، وبذلك يعمل على أن يرميه في أحضانه مرة أخرى حتى تكتمل عملية التشويه مختلفة الجوانب، وبذلك فإن المحتل يحاول احتلال المستقبل أيضًا - مستقبل هذا المجتمع - حتى

يكبله بصفة نهائية ويجعله مستسلمًا لإرادته، وهذا بعد ما احتل الأرض وفكك البنية الاقتصادية والاجتماعية كلها.

ومن أهم ثمار هذا التفكيك والتشويه أن الحركات والجمعيات الدينية التي كانت تؤطر المجتمع وكانت تشكل مرجعيته الأساسية ومحور تحركه ومحل نشاطه وموضع التفاف المجتمع وتضامنه ومقاومته أصبحت جسدًا بلا روح.

فلطالما صرح ضباط الشئون الأهلية والجامعيون (روني باسي ودوتي) بأن القادرية والرحمانية والشاذلية لم تعد تهدد النظام الاستعماري منذ سنوات وأن الملاحظين يمكنهم أن يسجلوا أن العديد من الشيوخ هم وسطاء بين الإدارة الاستعمارية والأهالي مما ينقص من شأنهم لدى الأهالي، وهذه شهادة على ضعف دور الجمعيات الدينية، ويدعم أطروحة انهيار هذه الجمعيات شارل روبير آجيرون وغيره من الأكاديميين[٩].

وهذه النتيجة جاءت بعد محاربة الفكرة الدينية الأصيلة ومحاربة اللغة العربية بل وتشويه الفكرة الدينية حتى أصبحت تعني زيارة الأضرحة وتقديس أولياء الله الصالحين، والاستعانة بالتمائم وشتى أصناف السحر والتعاويذ التي أصبح من الصعب على الأهالي التمييز بينها وبين الدين.

ويجب أن نوضح أن الأنتروبولوجيا العسكرية لا تكشف عن المجتمع الخصم إلا بالقدر الذي يجعل مسعاها هدامًا وسلبيًا، ولا توفر صورة دقيقة ولا مطابقة عن النموذج المدروس، باعتبار أن العسكريين ينظرون إلى كل صور التهديم المادي والاجتماعي على أنها قانون الحرب الذي لا بد منه لتحقيق الأهداف، وهكذا استمرت عملية اكتشاف الإقليم الجزائري إلى الشرق والغرب والصحراء من طرف العسكريين والأنتروبولوجيين وغيرهم من المستعمرين فكانت مقدمات هامة لبسط السيطرة على كل الإقليم.

وبعد سنوات ١٨٧١ و ١٨٧٣ تعاظم هذا الجانب كما توسعت معه فرنسة القانون في الجزائر، ووافق هذه الجهود مساع أخرى لتأجيج الصراع الاجتماعي من خلال الثنائيات المتضادة، فالحضري ضد البدو والبربر ضد

العرب، والقبائل الصغرى ضد القبائل الكبرى، والشمال مع الجنوب، والشرق مع الغرب، والمسيحية مع الإسلام[١٠].

ومن أولى نتائج هذه الجهود التي انعكست على الهوية الجزائرية هي تلك الشهادة التي صدرت عن أوجان فرونتان أو تيوفيل غوتيي، حيث إنّ ما صدمهما أنهما لم يجدا الشرق الذي طالما حلما به، مما ولد لديهما أسفًا ذا نزعة احتقارية لفرنسا، فبدلاً من أن يجدوا جمال الشرق وبدوًا ومناظر خلابة لامعة وجدوا - ويا للخيبة - مستعمرين شرهين ومسلمين يعانون المجاعة[١١].

كما وجدوا سكانًا يملؤهم الخوف والترقب، سكانًا ينحصرون في الجنوب وفي الجبال، هاربين من هؤلاء الشرهين عديمي الأخلاق والإنسانية وكل المبادئ التي يمكن أن تنشر الأمن والسلام بين بني البشر مهما اختلفوا في أعراقهم وأديانهم.

وتعتبر هذه التحركات من أولى التحركات الاستعمارية بحيث كان من الأهمية إظهار هذه الفتن والنعرات حتى يعاد بناء التحالفات، ويمكن لسلطات الاحتلال المناورة في الوسط الاجتماعي وإضعاف المقاومة في نفس الوقت، ورغم أن هذه التقسيمات تبدو وهمية في مجتمع يبدو متجانسًا إلى حد بعيد فإن سلطات الاحتلال نجحت نسبيًا في هذا المسعى، نقول نسبيًا لأن البناء الاجتماعي تمكن من امتصاص هذه المحاولات ومقاومتها.

ويمكن أن نبيّن ذلك من خلال أولى الرسائل عن الجزائر التي صدرت من دو توكفيل في ٢٢ أغسطس/أوت ١٨٣٧[١٢].. "افترض لما حل إمبراطور الصين بباريس فقام بإتلاف السجلات العمومية قبل أن يطلع على محتوياتها، ثم فكك الهياكل الإدارية واستولى على كل الوظائف، ونفي كل الموظفين. أليس هذا الإمبراطور ملزمًا بتسيير كل شئون البلاد؟. إن المستعمرين أصبحوا مجردين من كل الهياكل لتسيير شئونهم وحكم أنفسهم، ويجهلون كل شيء عن هذا البلد، لقد تصرفنا تمامًا كما فعل الإمبراطور الصيني للسيطرة على فرنسا..

إننا سندرك مدى فظاعة الجهل الذي كان يسيطر علينا سواء تعلق الأمر بالقوميات الموجودة أم القوانين الاجتماعية أم اللغة السائدة أم الجغرافية أو الموارد المائية أو الخصائص المناخية، ولم تكن هذه الأشياء تهمنا، واعتقدنا أن الفرنسة يمكن أن تحل محل كل المرافق العمومية عن طريق السيطرة العسكرية.. إننا لم نحتفظ بحكمنا في الجزائر إلا بالقوة كأداة لتهذيب الناس وعجزنا عن تسيير الجزائر ولن نقدم البديل بعد ما حطمنا حكومتهم، وعلى الرغم من أن الأهالي كانوا يمقتون الحكم التركي فعلى الأقل استطاع أن يحافظ - إلى حد ما - على النظام العام ويردع السرقة ويؤمن الطريق، ولما انهار الحكم التركي تفشت الفوضى وعجز الجزائريون عن إدارة أنفسهم، فاختفت العدالة وزاد السطو وسادت القوة، أما ما يتعلق بالقبائل فلم تتأثر بانهيار الحكم التركي لأنها كانت مستقلة عن نفوذهم نسبيًا وأن موقفها من المستعمرين الجدد هو موقفها نفسه من الأتراك لكنه أكثر شدة؛ نظرًا لخوفها من التسلط الديني للمسيحيين.

وبدلاً من أن نستبدل ممارساتهم بأساليبنا الإدارية علينا أن نتكيف مع هذا الواقع فنستعين بالأتراك الكراغلة وغيرهم؛ ليصبحوا عملاء لنا، وليساعدونا على التكيف مع الوضع، وعندما نتمكن من اللغة ومعرفة الخلفيات وممارسات العرب، ونتمكن من اكتساب نفس الهيبة التي يكنها هؤلاء الرجال للحكم السابق، عندئذ يصبح المجال مفتوحًا أمامنا لممارسة أساليبنا في الحكم ومن ثم فرنسة البلاد، أما الآن وبعد الأخطاء التي ارتكبناها فماذا عسانا أن نفعل؟

لقد تم تخريب المدن من طرف إدارتنا أكثر مما فعله عساكرنا وتم تدمير الملكيات ومصادرتها وتسليمها للأوروبيين وتحول الأهالي إلى مجرد عمال في مزارع كانت ملكًا لهم، وقد غدرنا بقبائل كانت متحالفة معنا، فمس ذلك بسمعتنا وبمصالحنا، كما قمنا بتحويل مداخيل المؤسسات الخيرية عن أغراضها الأصلية وتقليص عددها، كما أغلقنا المدارس وشتتنا التجمعات وزدنا في البؤس والشقاء والفوضى، وأغرقناهم في مزيد من الظلامية".

هذا جزء مما ورد في رسالة ألكسي دو توكفيل في "كتابات سياسية" والتي لا تحمل أي دفاع عن هذا المجتمع ولا أي رفض للاحتلال كمبدأ أو رفض استعباد الشعوب، بل هي نقد للاحتلال ولأساليبه من أجل التحكم أكثر ومن أجل تنوير الفكر الاستعماري، وبيان أهم الأساليب الناجعة للتحكم أكثر في هذا الشعب.

وهكذا تم تفكيك البنى الاجتماعية والقرابية والدينية للمجتمع وتم استبدال بنى مشوهة بكل ذلك، حتى ظن المستعمرون أن هذا المجتمع آيل إلى الأفول والزوال، ولم يعن الاستقلال أبدًا باستعادة هذه البنيات الضائعة، فالمسألة ليست بسيطة بساطة استعادة الأرض، فنحن أمام مجتمع يبحث عن هويته، أمام مجتمع ضيع بنياته الأساسية ولم يعد بمقدوره استعادتها وإعادة بنائها إلا في شكلها الضعيف، كما أنه لم يعد بإمكانه استيعاب البنيات الأجنبية والقيم الأجنبية في الخارج لأنه غير مهيأ لذلك أصلا.

إن البنية الاجتماعية والقرابية والاقتصادية التي كانت قبل الاحتلال كانت متماشية مع نظيراتها في مختلف المجتمعات وأنها كانت مكتفية بذاتها متكاملة في وظائفها، أمكن من خلالها الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والحفاظ على الهوية الاجتماعية، وأن تفكيك هذه البنيات كانت له أبعاد مادية، واجتماعية، وروحية، ومعنوية، فأما المادية فتعلقت بنزع الملكية، خاصة الأراضي الزراعية ونحن نعلم أن الأرض كانت مصدر الرزق الأساسي للأهالي فضلاً عن أنها مكان لإقامتهم، وأما التفكيك القرابي فيتعلق بتشتيت القبائل والعروش إلى جماعات قرابية متباعدة في شكل دوائر منفصلة عن أرضها وعن قيادتها الروحية والاجتماعية، وهذا ما يشبه النفي لكنه فقط في أرض الوطن، فالجماعة المنفية من وطنها مثل الذين تم نفيهم إلى كاليدونيا ينقطعون عن ماضيهم وعن نظامهم الاجتماعي فيصبحون أجسادًا بلا أرواح، وهكذا كما تم الفصل المادي للأشخاص عن أصولهم البنائية، فقد تم فصلهم عن نظامهم الاجتماعي وعن قيمهم الاجتماعية وعن كل ما كان يجمع شملهم ويبني قوتهم، أما الجانب الروحي فقد تم من خلال تشويه الفكرة الدينية ومحاربة تعليم الدين كمبادئ

صحيحة، وذلك من خلال غلق أماكن التعلم ومحاربة المتعلمين والمعلمين معًا.

ومن الملاحظ أن البنى القرابية معروفة بقدرتها على استعادة تلاحمها وقوتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات الطارئة المحيطة بها، والبنى القرابية في الجزائر عملت على إعادة بناء نفسها وتصليح ما عمل المحتل على تشويهه في البناء الاجتماعي، وذلك من خلال إعادة بناء الجماعات القرابية خاصة إعادة بعث حركة المرابطين الذين كانوا يمثلون أساس التلاحم الاجتماعي، والتمسك بالعائلة الموسعة كوحدة قرابية مكتفية ذاتيًا ومنغلقة على نفسها تقاوم كل أصناف الهجوم الاستعماري.

ورغم الجهود المبذولة فإن عملية التشويه والتفكيك كانت عميقة وعنيفة بحيث صار من الصعب استرجاع البنيات السابقة، وحتى لو تم استرجاعها فقد تم تجاوزها مع التطورات المتلاحقة، ولم يحصل عليها عمليات التراكم الضرورية التي تتكون عبر الأجيال، هذا التراكم الذي يعطي هذه البنيات عامل التكيف والاستمرار والمقاومة ومسايرة العصر ويضفي عليها عنصر الأصالة، أما الآن وقد تم فقدان الروح الحقيقية لتلك البنيات الاجتماعية فإننا أمام مشكلة محيرة هي مشكلة الهوية أمام مشكلة جهل خصائص بنياتنا الاجتماعية وشخصيتنا الاجتماعية التي تسببت فيها القطيعة التاريخية التي أحدثها الاحتلال الفرنسي، وفي الوقت نفسه عجزت هذه البنيات المشوهة والضائعة في التاريخ عن إعطاء عامل المناعة لهذا المجتمع ولا عامل استيعاب الثقافات الأجنبية واختيار ما يناسبه منها سواء كان اجتماعيًا أم ثقافيًا أم دينيًا أم اقتصاديًا.

فماذا ننتظر من مجتمع أخذ كل أرشيفه الوطني، وحُرقت وضيعت أغلب الوثائق التي تدل على تاريخه وأصول حكمه وتسييره، ومن مجتمع تم تفكيك قبائله إلى جماعات قرابية منعزلة ماديًا وثقافيًا، وألقاب عائلية مشوهة أو تم تغييرها تمامًا من طرف الإدارة الاستعمارية، فالحرب الإدارية التي قامت بها سلطات الاحتلال كانت أكثر عمقًا من الحرب العسكرية، بحيث ما زالت آثارها ممتدة إلى أيامنا هذه.

الهوامش والمصادر والمراجع

(١) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، دار الكتاب، البليدة، الجزائر، ١٩٦٣، ص ١٠٢.
(٢) عدي، الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي ١٨٣٠/١٩٦٠، ت: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، ط١، ١٩٨٣.
(٣) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص ١٠٣.
(٤) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص ١٠٥.
(٥) حمدان، خوجة، المراة، ت: محمد العربي الزبيدي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٧٣.
(٦) نفس المرجع، ص ٨٨.
(٧) عدي، الهواري، مرجع سابق، ص ٣٣.
(٨) جزائر الأنتروبولوجيين، لوكا وفاتين، ت: وزارة الدفاع الوطني، مؤسسة القصبة، الجزائر، ص ١١٢.
(٩) نفس المرجع، ص ٩٤.
(١٠) نفس المرجع، ص ١٧.
(١١) نفس المرجع، ص ٢٨.
(١٢) نفس المرجع، ص ١٠٠.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مصير أبناء الجامعات العربية